

* بنوك بلا فوائد

د . على عبد الرسول **

ان تغطية احتياجات الاقتصاد القومى والعالى للائتمان قصير الأجل انما هى الوظيفة الأساسية للبنوك التجارية فى كل مكان . ولا يجوز أن يمنع البنك الإسلامى من تأدية هذه الوظيفة حتى لا يخرج من عداد البنوك وينقلب الى مجرد مؤسسة من مؤسسات الاستثمار كما يريد له رائد من رواد الفكر الاقتصادى الإسلامى (١) أو يكتفى بأن يصبح مجرد بنك مسفر للحرفيين والصناعات المسفري كما يريد له رائد آخر فى مجال الفكر والتطبيق (٢) . وما الائتمان قصير الأجل فى أهم صورة الا عون تقدمه البنوك للمشروعات اذا لم تسعفها مواردها الذاتية واضطرت الى موارد اضافية تسد بها الثغرة بين الانتاج والتصرف أو بين الانفاق والتحصيل حتى تنتظم

تقدم الى مؤتمر الاقتصاد الإسلامى الأول بمكة المكرمة مارس - أبريل
سنة ١٩٧٧ م

** أستاذ الاقتصاد بكلية الشرطة بالقاهرة .

١ - انظر طيب الذكر المرحوم الدكتور محمد عبد الله العبرى فى بحثه « المعاملات المصرفية وموقف الإسلام منها » المؤتمر الثالث لمجمع البحوث الإسلامية ص ٧١ وما بعدها .

٢ - انظر الدكتور أحمد محمد عبد العزيز النجار مستشار هيئة بنك ناصر الاجتماعى فى كتابه « بنوك بلا فوائد » القاهرة ١٩٧٢ .

أعمالها ولا تفشل . وهذه خدمة كبرى أساسية وحيوية تقدمها البنوك للاقتصاد القومى فوق ما تقدمه بآئتمانها قصير الأجل من تسهيلات جوهرية للتجارة الدولية .

لذلك لا مفر للبحوث من أن تتجه الى محاولة ابتكار وسيلة تمكن البنك الإسلامى من الاستمرار فى تأدية هذه الوظيفة الأساسية . ونرى أن تكثف الجهود لامكانية أن يحل نظام للمشاركة التجارية الموقوتة محل بند (القروض والسلفيات) فى ميزانية البنوك التجارية الحالية بشرط ألا يخل نظام البنك تبعاً لذلك وأن لا يقتضى الأمر سوى تعديل فى طريقة محاسبة البنك الحالى لجانب من عملائه . ويستمر البنك فى تقديم آئتمانه لا فى صورة قرض Loan

وانما فى صورة مشاركة **Participation** على أن تظل المشاركة مضمونة برهوم حيازية وغير حيازية تماماً كما يجرى عليه العمل اليوم فى عالم البنوك عندما تمنح آئتمانها فى صورة قروض وسلفيات ، فإذا حلت هذه المشكلة — وسنرى حلاً لها فى صفحات مقبلة — كان ذلك هو حجر الزاوية فى نجاح (بنك اسلامى حديث) يواكب متطلبات العصر .

على أن لدينا حجر زاوية آخر فى نجاح البنك الإسلامى مما يعتبر بشرى حقيقية فى هذا الشأن . ذلك أن عملية خصم الكمبيالات من الممكن أن تتم فى صورة تقبلها الشريعة الغراء يحصل منها البنوك على جعل — بضم الجيم وسكون العين — أو عمولة نظير خصم الكمبيالة على أساس مبدأ جائز شرعاً هو « مبدأ ترك جزء من الدين لمن يحصله جعلاً له على التحصيل » كما سنرى تفصيلاً . ودخول الخصم فى حظيرة العمليات المصرفية المقبولة شرعاً يعتبر كسبا كبيراً للبنك الإسلامى . فخصم الكمبيالات هو العملية الأولى والمثلث للبنوك التجارية فى العالم بدليل أنها تسمى عادة بنوك الخصم . وخصم الأوراق التجارية إنما يمثل التسهيلات الكبرى التى تقدمها البنوك لخدمة وإتمام الصناعة والتجارة والتصدير والاستيراد وتمويل الحاصلات وزيادة النشاط التجارى . ويعتبر الخصم أساساً بالنسبة للبنوك من العمليات المرغوب فيها بدرجة كبيرة . ففوق أنه استثمار قصير الأجل فإنه أيضاً لا يتسبب فى تجميد أموال البنوك لمدة تطول أو تقصر . فالخصم يضمن للبنوك إمكان تحريك ديونها فى كل وقت عن طريق إعادة الخصم وتحويل الدين بذلك الى البنك المركزى . وهذا أمر هام وجوهري بالنسبة للبنوك . فالبنك مهما قوى مركزه لابد وأن يفكر فى احتمال اضطرابه الى الالتجاء الى البنك المركزى فى وقت الشدة للحصول على الأموال اللازمة لاجابة طلبات العملاء من النقد السائل . لذلك تعتبر الكمبيالات المخصوصة خط الدفاع الثانى عن سيولة

البنك بعد أرصده النقدية التي تعتبر خط دفاعه الأول . وتلك أمور كلها معلومة وما يهمنا هو أن شرعية هذه العملية ستسمح للبنك الاسلامى أن يضى فيها بكل مايتضمن ذلك من أبعاد كما تفتح الباب لبنك مركزى اسلامى يمارس وظيفته فى اعادة الخصم .

وبجانب العمليات والمشاركات التجارية قصيرة الأجل للبنك الاسلامى نريد له دورا فعلا فى التنمية الصناعية فيساهم فى تأسيس الشركات ويمتلك جانبا من أسهمها ومن أسهم الشركات القائمة ويمدها بما يلزمها من أموال فى صورة مشاركات صناعية أيضا . فنحن لا نريد للبنك الاسلامى أن يكون من بنوك الودائع البحتة من ذلك النوع الذى يعمل فى بريطانيا (١) . أو بنوك الأعمال المصرفية التى تعمل فى فرنسا (٢) وانما نريده يحتل مكانا وسطا بين هذين النوعين من البنوك أو بعبارة أخرى يجمع بين اختصاصات هذين النوعين ليتخذ صورة البنك المختلط (٣) على غرار بنوك ألمانيا وبنك مصر ليسهم فى تصنيع الاقتصاد الاسلامى وهذا أمر حيوى .

على هذه الأسس نحاول رسم صورة للبنك الاسلامى ، صورة لا تختلف عن صورة البنوك الحالية الا فيما يلزم لاحلال الربح محل الفائدة ونقسم هذا البحث الى فصلين . نتكلم فى فصل أول عن موارد البنك الاسلامى وفى فصل ثان عن عمليات البنك الاسلامى . ونقسم عمليات البنك الاسلامى الى قسمين نتكلم فى مبحث أول عن عمليات تسفر للبنك عن عمولة وفى مبحث ثان عن عمليات تسفر للبنك عن ربح . كما نقسم العمليات التى تسفر للبنك عن ربح الى قسمين فنتكلم أولا عن نظام مقترح لمشاركات تجارية موقوتة محل الائتمان قصير الأجل ونتكلم ثانيا عن استثمارات البنك الاسلامى ومشاركاته الصناعية :

-
- (1) Commercial Banks
 - (2) Banques D' Affaires
 - (3) Mixed Banks, Universal Banks, Grousbanken

الفصل الأول

موارد البنك الاسلامى

تعتمد البنوك فى ممارسة أعمالها بصفة رئيسية على الودائع ، ودائع الجمهور وودائع الشركات وودائع الهيئات العامة . كما تعتمد على مواردها من البنك المركزى . والبنك الاسلامى لا يختلف عنها فى كل ذلك اللهم فى بعض سمات تتسم بها موارده تستلزمها طبيعته المنشودة .

(١) ودائع البنك الاسلامى :

تتمثل ودائع البنوك فى حسابات جارية وحسابات بالاطلاع وحسابات باخطار سابق وحسابات لأجل ثابت وحسابات بشهادة ودیعة وحسابات صندوق التوفير .

ويتفق الحساب الجارى مع الحساب بالاطلاع فى أن كلا منهما يستطيع صاحبه أن يسحب منه فى أى وقت يشاء ، ويختلفان فى أن الحساب الجارى يصح أن يكون مدينا . أما الحساب بالاطلاع فيمثل غالبا أموالا ادخرها الأفراد ويفترض ايداع مبلغ أول تعقبه ايداعات أخرى تضاف اليه أو مسحوبات تنتقص منه .

ويتفق صاحب الشأن مع البنك على مهلة الاخطار السابق الواجبة الاحترام قبل السحب أو على مدة الأجل الثابت الذى يبقى خلاله الحساب دون أن يمس أو على مدة بقاء الوديعة الصادرة عنها شهادة ودیعة . وأما حساب صندوق التوفير فهو كل حساب يشتمل عليه دفتر يجب تقديمه للبنك عند كل سحب أو ايداع ولا يسمح للعميل تحت نظامه بتعدى حد معين للسحب يوميا كما أن المبالغ المودعة بكل دفتر يجب ألا تتعدى حدا أقصى معيناً .

كل هذه الأنواع من الودائع تبقى وتستمر فى البنك الاسلامى . ويضاف اليها نوع جديد من الودائع نقترحه للبنك الاسلامى . ودائع يخصصها أصحابها للاستثمار من الممكن أن تمثل فى (شهادة ودیعة استثمار) أو

(شهادة مشاركة) قابلة للتداول مما يضفى عليها نوعا من السيولة يشجع على الاقتبال عليها . وهذا النوع من الودائع يستحق الدعوة والترويج له فهو مورد يساعد البنك على التوظيف فى استثمارات طويلة نوعا فوق أنه يلقي قبولا لدى المسلمين باعتبار أن الشهادة التى تمثله تصدر عن بنك اسلامى لا يقرض نقوده بالفائدة .

ويكتفى الاقتصاديون فى كل بلاد العالم بتقسيم ودائع البنوك الى نوعين رئيسيين : ودائع تحت الطلب وودائع لأجل (١) . وتمنح البنوك عادة فائدة بسيطة على الودائع الآجلة ولا تعطى فائدة على الودائع تحت الطلب .

وتفسر ذلك واضح اذ أن حريتها فى التصرف — فرضا — أكبر بالنسبة للنوع الأول عنها فى النوع الثانى . والبنك الاسلامى يستطيع أن يعمل فى هذا المجال كما تعمل بنوك الدنيا فيقبل الودائع تحت الطلب ولا يعطى عنها شيئا . أما الودائع الآجلة فيجب أن لا يعترف لها بهذه الصفة الا اذا بقيت بالبنك مدة لا تقل عن عام كامل وهذه تعطى نصيبا من الأرباح الصافية التى يحققها البنك فى نفس العام بنسبة صغيرة معينة يعلنها البنك كما تحمل شهادات ودائع الاستثمار بنسبة معينة معلومة من أرباح البنك .

(٢) رأس المال والاحتياطيات :

معلوم أن هناك فارقا جوهريا بين البنوك التجارية وبنوك الأعمال المتخصصة ، فهذه الأخيرة تعتمد على مواردها الخاصة أى على رؤوس أموالها الضخمة مضافا إليها ما تحصل عليه من قروض طويلة الأجل فى صورة سندات تصدرها ، أما البنوك التجارية فتعتمد اعتمادا يكاد يكون كليا على أموال الغير ، تاتيها فى صورة ودائع جارية أو آجلة . ومع ذلك فإن رؤوس أموال البنوك التجارية مع احتياطياتها — باعتبارها التزامات لا ترتبط ببيعها — تلتزم بها البنوك قبل المساهمين لا قبل المؤسس — تساعد البنوك على توظيفها فى استثمارات طويلة نوعا دون أن تخشى بشأنها مطالبة .

والبنك الاسلامى كما اخترنا صورته ليس بنكا تجاريا محضا ولا بنك أعمال محض وإنما يجمع بين الاختصاصين كما ذكرنا . لذلك لابد للبنك الاسلامى أن يتمتع برأس مال ضخيم تضاف اليه احتياطيات ضخمة كذلك حتى تتسع موارده لاستثمارات ومشاركات صناعية .

(1) Demand Deposits And time Deposits. Depots Avue et Depots Aterme.

ويُفرقون عادة بين رأس مال البنك المصرح به (١) وبين رأس المال المدفوع (٢) فالأول هو رأس المال الكلى الذى يستطيع البنك أن يصدره والثانى هو الجزء من رأس المال الذى طالب به البنك ودفعه المساهمون فعلا . وهذا الجزء لا يرد للمساهمين الا فى حالة فشل البنك والا بعد دفع جميع الديون الاخرى لدائنى البنك . أما الجزء الثانى أى رأس المال الذى لم يطالب به (٣) فيقسم فى بريطانيا الى قسمين قسم يستطيع مديرو البنك أن يطلبوه (٤) فى أى وقت حسب مقتضيات الظروف والأحوال وقسم آخر ويسمى برأس المال الاحتياطى (٥) وهذا الجزء لا يستطيع المديرون أن يطالبوا به الا فى حالة حل البنك (٦) يضمن ذلك بطبيعة الحال ما يقابل ما بأيدي المساهمين من أسهم فى أصول البنك المتبقية . وقد لجأت بنوك الودائع فى بريطانيا الى ايجاد هذه المسؤولية قبل المساهمين وكونت من رؤوس أموالها احتياطيات من هذا النوع ولو أنها غير مدفوعة فعلا، إلا أن جعل المساهمين مسئولين بقيمتها فى حالة حل البنك قد قوى مركز البنوك عند المودعين وعند غيرهم من الدائنين (٧) . ومما يذكر أن البنك العربى يحذو حذو البنوك البريطانية فى هذا الشأن ولديه مليون جنيه رأسمال احتياطى (٨) وأتاتومى البنك الاسلامى باتباع ذلك عند التأسيس دعما لمركزه .

وبدئى أن رأس المال الاحتياطى وهو جزء لم يدفع من رأسمال البنك لا شأن له بالمال الاحتياطى (٩) الذى يجب على البنوك أن تحتفظ به وتحجزه من أرباحها فى كل عام وتلجأ اليه فى الظروف القاسية لتصحيح قيم بعض الأصول التى قد تتناقص نتيجة للكساد . والقانون يلزم البنوك بالاحتفاظ باحتياطى قانونى . غير أن البنوك تكون من تلقاء نفسها احتياطيات أخرى لحماية نفسها . وقد يعطى تشريع للبنك المركزى حق وضع قواعد عامة

Nominal Capital	(١)
Paid-up Capital	(٢)
Uncalled Capital	(٣)
Reserve Capital	(٤)
Reserve Capital	(٥)

Principles Of Banking By S. Evlyo & Maurice Megrah London (٦)
1946 Pace 17

- (٧) انظر الدكتور عبد المنعم البيه فى (اقتصاديات النفوذ والبنوك) ص ١٤٥
(٨) ميزانيات البنك العربى .
(٩) Reserve Fund

تتبعها البنوك بشأن تحديد الاحتياطيات الواجب توافرها لمقابلة الأصول المعرضة لتقلبات شديدة في قيمتها .

ولاشك أن البنك الاسلامى فى صورته التى اخترعها يحتاج الى تكوين احتياطيات من كل نوع : احتياطى ضد هبوط الأوراق المالية خاصة وان محفظة أوراقه ستقتصر فيما يبدو على أسهم شركات وأنصبة فى شركات تابعة ، واحتياطى لمقابلة حقوقه المشكوك فيها والمعدومة فى المشاركة . واحتياطى ضد خسائر المشاركة . وتكوين احتياطيات ضخمة ليس جديدا ، فبنك مصر وقد كان بنكاً تجارياً وبنك استثمار فى نفس الوقت كون لنفسه احتياطيات بلغت فى وقت من الأوقات ستة أضعاف رأسماله أصبحت درعه الواقى فيما يقوم به من أعمال .

هذا وضخامة رأس مال البنك وضخامة احتياطياته تفيد فى نواح عدة ليس فقط من حيث كونها مادة تساعد على الاستثمار الصناعى وانما أيضا باعتبارها ضمانا ومبعث ثقة لدى المودعين . والواقع أن هناك علاقة تقوم أو يجب أن تقوم بين أموال البنك الخاصة وبين ما يمكن أن يؤتمن عليه من ودائع . بعبارة أخرى ترتبط امكانيات البنوك فى تلقى الودائع بأحجام رؤوس أموالها واحتياطياتها . بل ان القانون يلزم البنوك فى بعض البلاد بمراعات نسبة معينة بين أموالها الخاصة وبين ما تستطيع قبوله من ودائع كما هو الحال فى السويد والمكسيك (١) وكذلك فى العراق أيضا (٢)

والواقع أن ضخامة رأس مال البنك وضخامة احتياطياته تمنحه ثقة الجمهور وتزيد فى امكانياته فى تلقى الودائع وجذب المدخرات وبالتالي تزيد فى امكانياته فى توسيع استثماراته وتقديم خدماته وهن ثم زيادة أرباحه . وهذا ما نوصى به البنك الاسلامى .

(٣) موارد من البنك المركزى :

ذكرنا أن عملية خصم الكمبيالات من الممكن أن تتم فى صورة تقبلها الشريعة الغراء مما يتيح للبنوك الاسلامية أن تستمر فى هذه العملية الهامة

Beckhart B. J. Ed. Banking Systems: Columbia University (١)
Press New York 1954 Page 666

(٢) التطورات المصرفية بعد الحرب : النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى
المصرى العدد الأول عام ١٩٥٢ صفحة ٣٥ .

وتتمتع كغيرها من بنوك العالم باعادة الخصم لدى البنك المركزى فتحصل على موارد اضافية عند اللزوم ، كذلك نقترح ضرورة استحداث نظام لبنك مركزى اسلامى يكون مستعدا لاحلال مشاركته محل مشاركات البنوك عند اللزوم فيمدها بموارد اضافية أخرى قد تحتاج اليها فوق ما يضيفه من سيولة على اصولها .



الفصل الثانى

عمليات البنك الاسلامى

نقسم فيما يلى عمليات البنك الاسلامى الى عمليات تسفر للبنك عن عمولة وأخرى تسفر له عن ربح :

البحث الأول

عمليات تسفر للبنك عن عمولة

تحصل البنوك على جانب من أرباحها فى صورة عمولة نظير خدمات تقوم بها للعملاء ويستطيع البنك الاسلامى بطبيعة الحال ان يقوم بها جميعا وهى كثيرة ومتعددة .

ونكتفى بدراسة سريعة لاهم تلك الخدمات مقتصرين على ما يثرون حوله منها من شكوك فيما يتعلق بجوازها فى الشريعة الفراء . ونبدأ بعملية الخصم ثم اصدار خطابات الضمان ثم قبول الكمبيالات ثم عمليات الصرف الخارجى على التوالى .

(١) خصم الكمبيالة بالعمولة :

يستطيع البنك الاسلامى خصم الكمبيالات فى صورة وعلى أساس مفهوم يجيز هذه العملية شرعا وما يسرى على الكمبيالة يسرى على السند الاذنى بطبيعة الحال . بذلك يقول فقهاء معاصرون . ففى الصورة والمفهوم الحالى للخصم (يحصل العميل الدائن بموجبه على قيمة الكمبيالة منقوصا منها مبلغ الفائدة الذى يخصمه البنك مع عمولة التحصيل ثم يتقاضى البنك قيمة الكمبيالة كاملة من المدين عند حلول الأجل . والحكم الشرعى هو ان الكمبيالة وثيقة بالدين ولا حرمة ولا كراهة فى تحريرها بل أن تحريرها مطلوب للاستيثاق أما الخصم أو القطع على الكمبيالة فمعناه أن البنك يعطى الدائن معظم الدين المحررة عنه الكمبيالة قرضا بفائدة ويجعل لتحصيل الدين عمالة . وهذه العملية حرام لوجود القرض بفائدة وهو ربا ، فيكون الخصم

أو القطع على هذا النظام حراما . على أن الفقهاء يرون أن خصم الكمبيالة يكون حلالا إذا اتخذ صورة أخرى وهى أن يحصل الدائن على قيمة الكمبيالة من البنك كقرض بلا فائدة منقوصا منه مبلغ يستحقه البنك كعمولة أو جعالة نظير التحصيل وذلك على الصورة الشرعية الآتية : —

يقدم الدائن الكمبيالة بدينه المؤجل لشخص آخر (وقد يكون بنكا) يتفق معه على مبلغ يتركه من الدين جعلاً له على التحصيل ويأخذ منه قرضا بلا فائدة . وعند حلول الأجل يحصله ذلك الشخص لحساب الدائن ويأخذه سدادا لدينه والجعل الذى التزمه له الدائن . وله اتخاذ جميع الإجراءات التى تكفل سداد الدين على حساب الدائن . فان تعذر تحصيل الدين حتى بالإجراءات القانونية كأن أفلس المدين عاد ذلك الشخص على الدائن بقيمة القرض فقط ولم يستحق جعلاً . وعلى هذا النظام يكون القطع على الكمبيالة جائزا شرعا اذ مرجعه الى أنه تحصيل للدين نظير جعل على التحصيل مع دفع باقى الدين قرضا بلا فائدة ولا شيء غير ذلك فهو جائز شرعا . فقد قال شارح متن الخليل فى فقه المالكية ما نصه : « والمجاعة على اقتضاء الدين بجزء مما يقتضيه منعها أشهب والا ظهر جوازها . وفيه أيضا : ولم يختلف قول مالك رضى الله عنه فى الرجل يكون له على الرجل مائة دينار فيقول لآخر : ما اقتضيت من شيء من ديني فلك نصفه ؟ . فيكون القطع على الكمبيالة على هذا النظام جائزا على مذهب مالك رضى الله عنه .

ويمكن استنباط مثل هذا الحكم لمذهب الشافعية من الجعالة اذ هى التزام مال معين على عمل مباح يعود على الملتزم نفسه . وقد التزم الدائن لهذا الشخص مبلغا من المال جعلاً على تحصيل دينه وجعل له الحق فى أخذه من الدين بعد تحصيله . فتكون هذه العملية جائزة عند الشافعية أيضا . الا أن مذهب المالكية يمتاز بالتنصيص على هذه الجزئية والمال فى المذهبين الى ترك بعض الدين لمن يحصله جعلاً له على التحصيل (١) .

هذا وتجب التفرقة بين خصم الكمبيالة بالعمولة وتحصيل الكمبيالة بالعمولة فيها عمليتان منفصلتان فى البنوك الحالية وفى البنك الإسلامى وان كانت العمليتان تسفران للبنك الإسلامى — بخلاف البنوك الحالية — عن مجرد عمولة . ففى حالة الكمبيالات التى تأتى للبنك برسم التحصيل لا يحصل العميل على شيء عند تقديم الكمبيالات بل تطالبه البنوك بدفع مصاريف

(١) انظر كتاب « المعاملات الحديثة وأحكامها » للاستاذ الشيخ

عبد الرحمن عيسى . ٤٠ .

التحصيل والبروتستو والتأجيل مقدما ، وعليه ان ينتظر حلول أجل السداد واثمام التحصيل أما في حالة الخصم بالعمولة فان العميل يحصل على مقدار الكبيالة مقدما من البنك كقرض بلا فائدة منقوصا منه العمولة او الجعل وليس غريبا ان يحصل العميل على قرض بلا فائدة من البنك الاسلامي فالكبيالة في حالة الخصم تسندها ضمانات ورهون قوية .

فعلينا اذن ان نعطي خصم الكبيالة صورته وحقيقته المقبولة شرعا فنعتبره تركا لبعض الدين لمن يحصله جعلاً له على التحصيل . ولا يقتضى ذلك الا تعديلا طفيفا فيما نرى في النظام الحالى يتلخص في عدم تحميل العميل بأية مبالغ اذا لم يتم تحصيل الكبيالة بحيث لا يعود البنك على العميل في هذه الحالة الا بمقدار ما قبضه منه فعلا . وأما تحديد الجعل فلا يختلف الأمر ، فالجعل الذى يخصم ويستحق للبنك لابد وأن يتحدد عملا على أساس مقدار الدين ومدته . ونرجو أن تلقى الأسانيد الشرعية السابقة قبولا لدى رجال الشريعة .

(٢) اصدار خطابات الضمان :

من أوجه نشاط البنوك التجارية اصدار خطابات الضمان وتقديم في الغالب تأميناً لعقود حكومية وتصورها البنوك مساعدة للمقاولين والموردين ممن يتعاملون مع الحكومة ومع الجهات الادارية . وتدخل البنوك في المراحل الاولى للمناقصات العامة . فمن المعلوم أن الحكومة والجهات الادارية رغبة منها في استبعاد العناصر غير الجادة من المناقصات فانها تشترط أن يكون العطاء مصحوبا بتأمين قدره ٢ ٪ عادة من قيمة العطاء . فاذا اتخذت الادارة قرارها بقبول أحد المتقدمين وجب على هذا الأخير أن يقدم تأميناً بمقدار ١٠ ٪ عادة من قيمة العطاء . ويعفى من تقديم تأمين نقدى في الحالة الاولى والثانية من يستطيع تقديم خطاب ضمان من أحد البنوك المعتمدة . ويقدمه البنك بموجب خطاب الضمان أن يدفع للادارة المبلغ المحدد بالخطاب عند أول طلب دون حاجة الى اذار او تنبيه رسمى ويحصل البنك نظير خطابات الضمان على عمولة تحتسب على أساس قيمة خطاب الضمان ومدته .

والحكم الشرعى لهذه العملية يقتدر على اعتبارها ضمانا من البنك لشخص نظير عمولة تتناسب مع قيمة مبلغ الضمان . ونظرا لأن عملية الضمان مخاطرة اذ قد يعجز العميل المضمون فيدفع البنك قيمة مبلغ الضمان يأخذ البنك عمولة على هذه الضمانة . وهذه العمولة التى يأخذها

البنك عمولة على هذه الضمانة . وهذه العمولة التى يأخذها البنك من المضمون تعتبر شرعا جعلا من المضمون للبنك على ضمانه اياه والضمان مباح شرعا كالجعالة والجعل عليه يكون مباحا شرعا وهذا يؤخذ من مذهب الامام الشافعى ، وعلى هذا يكون حكم اخذ خطاب الضمان من البنك نظير عمولة يدفعها المضمون الجواز شرعا (١) .

(٣) قبول الكمبيالات .

قبول الكمبيالة هو ضمان نظير عمولة ، وجائز شرعا . فالبنك اذ يوقع على الكمبيالة لا يستعمل اموالا وانما يستثمر الثقة التى يوحى بها اسمه وسمعه . وقبول الكمبيالات لا يقصد لذاته وانما يقصد لغرض آخر هو الخصم . ومعلوم أن الورقة التجارية تستمد قيمتها من قيمة التوقيعات التى تحملها . وكلما كانت الورقة جيدة كان تداولها فى السوق سهلا لأن مخاطر خصمها تكون اقل . وكلما قلت مخاطر الخصم قلت تكاليفه بانخفاض سعره . وتوقيع البنك على الكمبيالة يضى عليها ضمانات تمكن حامل الورقة من خصمها بسعر أفضل يعرض ما دفعه المسحوب عليه من عمولة للحصول على توقيع البنك . وتوجد فى سوق لندن مؤسسات متخصصة هى « بيوت القبول » تحصل على دخل فى شكل عمولة عن طريق سهل ميسور لا يكلفها الا التوقيع على الكمبيالة — ومن لندن انتقلت عملية القبول الى سائر أنحاء العالم وأصبح القبول المصرفى فى وقتنا الحاضر عملية زائعة الشهر وكثيرة الاستعمال حتى أن أعضاء مؤتمر الائتمان الدولى الذى انعقد فى روما عام ١٩٥١ اجمعوا على أن اعتمادات القبول لمدة ٩٠ يوما قد حلت محل الاعتمادات المستندية فى تمويل التجارة الخارجية (٢) .

وقد بدأت عملية القبول بحصول التجار على توقيع البنك بجانب امضاءاتهم على الكمبيالة المسحوبة عليهم والمقبولة منهم ثم جاءت مرحلة تالية واصبح التاجر يحصل على توقيع البنك لا على سبيل الضمان ولكن بصفته مدينا صليا وهذا حلول فى الدين جائز فى الشرع أيضا .

(٤) عمليات الصرف الخارجى .

وتتمثل فى بيع وشراء العملات الأجنبية لسداد وتحصيل الديون الخارجية ويحدد للعملات الأجنبية فى البنوك عادة سعران سعر يبيعها به البنك وسعر

(١) المعاملات الحديثة وأحكامها صفحة ٣٣

Comments On The International Credit Conference. Rome (٢)

1951- By A.S. Mandilas L'Egypte Contemporaine Avril 1952 Page 95

يشترى به البنك . وسعر الشراء يكون اقل من سعر البيع فيجفى البنك بذلك ربحا من الفرق بين السعرين . وتقوم البنوك بسداد الديون الخارجية بالتحويلات الخطابية والتحويلات التليفونية والبرقية والشيكات المصرفية وخطابات الاعتماد وشيكات السياح وتتقاضى عن هذه الخدمات عمولة تعتبر جزءا من ارباحها .

والحكم الشرعى لعملية بيع وشراء العملات الأجنبية واخذ عمولة على تسديد الديون الخارجية وتحصيلها الاباحة . فربح البنك من الفرق الذى يأخذه من عملية شراء العملة بثمان ثم بيعها بثمان أعلى من ثمن الشراء عملية تجارية بحثة مباحة شرعا وكذلك العمولة التى يتقاضاها البنك على ما قام به لايصال الديون هى اجر على هذه الأعمال فهى مباحة أيضا — والنتيجة ان عمليات الكامبيو المذكورة تكون مباحة شرعا (١) .

(١) المعاملات الحديثة واحكامها ص ٣٦ .

البحث الثانى

عمليات تسفر للبنك عن ربح

فيما يختص بالعمليات التى تسفر للبنك عن ربح نتكلم أولا عن نظام مقترح لمشاركات تجارية موقوته ، ثم نتكلم ثانيا عن استثمارات البنك الاسلامى ومشاركاته الصناعية .

اولا - مشاركات تجارية موقوته

لم يقل أحد بأن تكون المشاركة أبدية . وليس من الضروري أن تمتد لعدة سنوات بل من الممكن أن تمتد لسنة واحدة أو لعدة شهور وليس هناك ما يمنع من ذلك . ونحن نريد مشاركة من نوع خاص ، نريدها أن تحل محل بند (القروض والسلفيات) فى ميزانية البنوك التجارية . بمعنى أن مال المشاركة الذى يقدمه البنك لا يقوم بأكثر مما يقوم به القرض فى حياة المشروع المقرض . فيبقى عبرا فى حياة المشروع كالقرض تماما . ويقتد فى جانب الخصوم فى ميزانية المشروع كما يقتد القرض . ونصيب البنك من الربح يقتد فى بند فى جانب المصروفات فى حساب الأرباح والخسائر الخاص بالمشروع تماما كما يقتد بند « فوائد » فى جانب المصروفات فى حساب الأرباح والخسائر الخاص بالمشروع .

على ذلك فاحتساب نصيب البنك فى أرباح المشروع لا يكون من اختصاص البنك كما هو الحال فى احتساب ما يستحقه البنك من فوائد على القروض وإنما يتم احتساب نصيب البنك فى الربح فى داخل كل مشروع يقوم به المحاسبون القانونيون المعتمدون وهم هيئات مستقلة تمام الاستقلال عن إدارة أى مشروع .

ويستحق البنك عن مشاركته نسبة من الأرباح الصافية التى يحققها المشروع خلال مدة المشاركة . هذه النسبة تتحدد بنسبة مقدار المشاركة الى مجموع موارد المشروع باعتبار أن مال المشاركة جزء من مجموع الموارد التى انتجت الربح . ومجموع موارد المشروع يمثلها مجموع جانب الخصوم فى ميزانية أى مشروع . فإذا كان مجموع جانب الخصوم فى ورقة الميزانية

(موارد/ المشروع) مائة الف وكان مقدار المشاركة المؤقتة خمسة آلاف كان نصيب البنك ٥ ٪ من الربح الصافي للمشروع خلال المدة . وعن المدة يحدد نصيب الشهر بجزء من اثنى عشر من الربح الصافي للمشروع خلال العام وقبل خصم المشروع لاحتياطياته ومخصصاته .

هذا وتتم التسوية الحقيقية لنصيب البنك من الربح في نهاية كل عام او في نهاية السنة المالية للمشروع ، ففي ذلك الوقت يتم اعداد الميزانية وحساب الأرباح والخسائر في المشروعات . على أن يرد مبلغ المشاركة الى البنك في نهاية مدة المشاركة المتفق عليها يضاف اليه ربح جزافي يحدده المحاسبون على طريقة حساب التكاليف الذي يسوى في نهاية العام . ولا يغير من جوهـر الأمر شيئا اذا تم سداد مال البنك بالتقسيط كما جرت مادة بعض البنوك .

ويظل مال البنك في المشاركة مضمونا برهون حيازية وغير حيازية تماما كما يجرى عليه العمل اليوم في البنوك عندما تمنح ائتمائها في صورة قروض وسلفيات .

وتقوم بفحص طلبات المشاركة « ادارة الائتمان » التي تقوم حاليا بفحص طلبات القروض في البنوك .

مما تقدم يتضح أن نظام المشاركة لا يضيف عبئا على البنوك ولا يضيف عبئا على المشروعات ولا يضيف عبئا على الفن المحاسبى أيضا لان احتساب الربح من صميم عمله (١) .

تطبيقات المشاركة :

قلنا ان الانتقال الى النظام الجديد يتمثل وينحصر في احلال بند « المشاركات » محل بند « القروض والسلفيات » في ميزانية البنوك التجارية

(١) على ذلك لا يطمع في عون البنك الاسلامى الا كل مشروع يمسك دفاتر منتظمة حتى لو كان مشروعاً فردياً مما يستتبع أن يكون المشروع متوسطاً أو كبيراً . وعادة لا يتعامل مع البنوك من المشروعات الا من له حسابات منتظمة . أما من لا يمسكون دفاتر من الأفراد مع غيرهم ممن يطلبون القروض للاستهلاك فيمكن أن تغطى احتياجاتهم عن طريق نظام حكومى على غرار مؤسسة القرض الحسن التابعة لوزارة الاوقاف المصرية فهي تمنح قروضا بلا فائدة نظير رهون عينية كالمصوغات الذهبية وغيرها .

فإذا حللنا بند (القروض والسلفيات) نجد أن البنوك تمنح القروض والسلفيات بضمانات مختلفة بضمان بضائع أو بضمان أوراق الطريق (اعتمادات مستندية) أو بضمان أوراق مالية أو بضمان أوراق تجارية أو بضمان ذهب أو مقابل التنازل عن عقود أو ديون أو بضمان رهن عقارى أو بضمان شخصى أو بغير ضمان كالحساب الجارى الدين فى غالب الأحوال . وكل هذه الأنواع تصلح كضمان للمشاركة . غير أنه تجدر الملاحظة أن معض هذه الضمانات يرتبط بالقرض بحيث يعلم البنك مقدما مصير القروض التى يقدمها ونستطيع أن نسمى هذه القروض بالقروض المرتبطة . وهناك ضمانات أخرى لا ترتبط بالقرض بحيث لا يعلم البنك مقدما وفى جميع الأحوال مصير القرض الذى يقدمه وهذه قروض نسميها قروضا حرة . هذه التفرقة يستوجبها تطبيق نظام المشاركة بدلا من نظام الاقراض .

(أ) القروض المرتبطة :

من هذه القروض الحساب الجارى المدين ويرتبط بشخص معين طبيعى أو معنوى والاعتمادات المستندية وترتبط بعملية معينة والقروض بضمان التنازل عن عقود أو ديون وترتبط بعملية يعينها من إنشاء أو توريد . فبما يلى كلمة عن كل من تلك القروض المرتبطة :

١ - الحساب الجارى

ازدادت أهمية الحساب الجارى فى القروض المصرفية فى أيامنا هذه وهو صورة من الائتمان المصرفى تربط المشروع بالبنك وتجعل له اشرافا كبيرا على سير عملياته فتقتصر عملا تعامل المشروع على هذا البنك . والحسابات الجارى المدين يتضمن غالبا اتفاقا بفتح اعتماد بتقرير سلفة أو لاجراء خصم أو قبول . ويفتح الحساب الجارى للمؤسسات الصناعية والتجارية وللشركات التابعة وذات المصالح المشتركة وبيوت التصدير . والحساب الجارى عقد يتفق فيه على اقامة حساب موحد تقيد فيه العمليات الدائنة والمدينة التى يعقدها العميل مع البنك . وذلك على أن تغنى ذاتية كل عملية على حدة وتندمج فى الحساب الموحد الذى يصبح رصيدة فقط هو القابل للتسوية . وجرى العادة على أن تفرض فائدة على كل حساب مدين للعميل فى كل عملية . ذلك أن حقيقة الامر هى أن القيم المضافة لجانب الدائنية يمكن النظر اليها على أنها وديعة تحت الطلب لا يستحق العميل عنها شيئا قبل البنك . وأما المبالغ المقيدة فى الحانق الدين فممكن النظر اليها على أنها اقراض للعميل ، وهذه هى الحقيقة .

فإذا أرادنا احلال المشاركة محل الاقتراض على الحساب الجارى نستطيع ان نسوى كل عملية على حدة باضافة ربح تقديرى يسوى فى نهاية العام أو نجمع المبالغ المقيدة فى الحساب المدين للعميل خلال العام باعتبار هذه المبالغ مساهمة من البنك فى زيادة موارد العميل وبالتالي فى زيادة أصوله وربحه يستحق البنك عنها نصيبا فيما يحققه المشروع من ربح صاف تتم احاسبة عليه فى نهاية العام . هذا النصيب يتحدد عند المشروع بنسبة مجموع المبالغ المدينة التى سحبها العميل من البنك خلال العام الى مجموع موارد المشروع أى (مجموع جانب الخصوم فى ورقة ميزانيته) كما سبق ان ذكرنا .

٢ - الاعتمادات المستندية

تعتبر الاعتمادات المستندية من أهم العمليات المصرفية ومن أدقها وأكثرها تعقيدا . كما أن البنوك تكون أكثر استهدافا للمسئولية عنها فى غيرها من العمليات . فالبنوك فى الاعتمادات المستندية تقف فيصلا بين المصالح المتعارضة لكل من المصدر والمستورد . فالمصدر يرجو سهولة الحصول على قيمة البضاعة بمجرد تسليم المستندات الى البنك فى بلده . والمستورد يود أن يكون على ثقة من أن البنك قد حصل له من المصدر على المستندات التى يطلبها كاملة ومستوفاة وهى التى بمقتضاها تنتقل ملكية البضاعة اليه بعد شحنها . والبنك مسئول أمام المصدر اذا رفض بدون وجه حق دفع قيمة المستندات المقدمة اليه بمقتضى اعتماد غير قابل للإلغاء مفتوح لديه أو مؤيد من قبل البنك ، وهو مسئول أيضا أمام المستورد اذا دفع قيمة مستندات غير كاملة أو غير مستوفاة للشروط المطلوبة فى الاعتماد . والواقع أن مسؤولية البنك الكبرى تنحصر فى مراجعة المستندات ومطابقتها مطابقة تامة لما هو مطلوب منها فى الاعتماد قبل دفع قيمة البضاعة نيابة عن المستورد . وتتكون المستندات من ثلاثة أوراق رئيسية هى بوليصة الشحن وبوليصة التأمين والفاتورة التجارية . وأهم هذه الأوراق هى بوليصة الشحن فهى التى تثبت أن السلعة المتعاقد عليها قد تم شحنها فعلا . كما أنها تضمن لحاملها الحصول على هذه السلعة أو على قيمتها فى حالة ضياع البضاعة . وعلى البنك ألا يقوم بدفع قيمة المستندات الا بعد تأكده من مطابقتها التامة للشروط المنصوص عليها فى الاعتماد . ودور البنك هذا يتناول عنه اجرا - فى صورة عمولة - مستقلا عما يتناوله من فائدة على قرض قد يحصل عليه العميل فى هذه العملية .

وتطبيق نظام المشاركة فى عمليات الاعتمادات المستندية سهل ميسور اذ يجب أن نفرق فى الواقع بين صورتين من الاعتمادات المستندية ، فهناك

اعتمادات مستندية لا يقرض البنك فيها للعميل شيئا وإنما يتولى صرف قيمة الاعتمادات للمستفيد من مال العميل الموجود لدى البنك وقت الانفاق على الاعتماد المستندى . وتلك عملية لا تعدو أن تكون تنفيذا لأمر صادر من العميل الى البنك فى خصوص ماله الذى يملك توجيهه اى وجهة يراها . وتسفر العملية فى النهاية عن عمولة يتقاضاها البنك . وهناك اعتمادات مستندية تفترض فتح اعتماد من البنك للعميل الذى أصدر الأمر بالاعتماد المستندى وهى عملية تنطوى فى جانب منها على عملية فتح اعتماد عادية يقرض البنك فيها للعميل مبلغا هو قيمة الاعتماد المستندى ويمثل ديناً للبنك قبل العميل . هذا الدين هو مشاركة البنك الموقوته وتحدد مدتها - كالقرض تماما - حسب الاتفاق وتنتهى بتصفيتها أى بردها للبنك مضافا إليها ربح تقديرى يسوى فى نهاية العام كما سبق أن ذكرنا . ويحدث نفس الشيء اذا تكررت العملية لنفس العميل خلال العام .

٣ - سلف مقابل التنازل عن عقود أو ديون

تمنح هذه السلف عادة الى المقاولين والموردين ممن يقومون بتنفيذ عقود الأشغال العامة وعقود التوريد الادارية بعد قبول عطاءاتهم فى المناقصات العامة التى تجريها الحكومة والهيئات الادارية . ويسمى المقاولون فى طلب تلك السلفيات للحصول بها على رأس مال متداول مما يتطلبه هذا النوع من الأعمال وغالبا ما يكون ضخما . والضمان هنا تنازل يجريه العميل لصالح البنك عن كل مبلغ يستحق له قبل الحكومة أو الجهة الادارية يتعلق بالمقابلة التى أسندت اليه . ويجرى العمل على أن يوقع العميل للبنك على عقد بفتح اعتماد يتضمن هذا التنازل كما يتضمن شروط أخرى كسعر الفائدة وسعر عمولة التحصيل . كذلك يتضمن على وجه الخصوص تحديد النسبة المئوية لما يحجزه البنك لنفسه سدادا للقرض الذى يمنحه من المبالغ التى تدفعها الادارة . ويعلن هذا العقد لجهة الادارة ولا اثر لهذا التنازل الا بعد أن تقبله الادارة . ومن البديهي أن التنازل لصالح البنك لا تكون له قيمة الا اذا نفذت المقابلة فعلا والا اذا حازت ثانيا رضاء الادارة . يضاف الى ذلك أن دفاتر الشروط والمواصفات وغالبا ما تكون ضخمة تتضمن دائما شروطا فنية وأخرى ادارية ومالية وقد تثار المشاكل عند التنفيذ بين المقاول والحكومة وعندئذ لا تبقى البنوك بطبيعة الحال بمعزل عن هذه المشاكل . لذلك فالبنك يفحص المركز المالى للعميل بنفس الدقة التى يفحص بها حالته المالية اذا طلب سلفة بغير ضمان ثم يدرس البنك عقد المقابلة بكل تفصيلاته ويفكر فى صعوبات التنفيذ ويهتم بإمكانيات العميل الفنية وخبرته السابقة فى أعمال مشابهة وغالبا ما يطالب العميل ببرنامج للتنفيذ ثم يطالبه ببيانات دورية عن حالة الأعمال ويرسم

على أساسها منحى التمويل . والبنك عادة لا يقدم سلفيات الا بنسبة معينة من قيمة العقد ويترك هامشا يوازى ما يستطيع المقاول أن يمول به المشروع من أمواله الخاصة وهو أمر ضرورى . وعادة لا تمنح السلفيات مقابل التنازل عن عقود الا للمقاولين المليئين وذوى السمعة الحسنة .

فاذا أردنا احلال المشاركة محل السلف في هذا العقد وجب أن يبقى النظام الحالى بكل قيوده وضماناته ونكتفى فقط باعتبار البالغ المتتالية التى يدفعها البنك للعميل مشاركة من البنك فى العملية يستحق عليها نصيبا فى الربح أو الخسارة بنسبة يتفق عليها تسوى فى نهاية العملية .

(ب) القروض الحرة :

ونعنى بها — كما قدمنا — تلك القروض التى لا ترتبط بضماناتها بمعنى أن البنك لا يستطيع أن يتحكم أو يعلم دائما وفى جميع الأحوال مصير ما يقدمه من قرض . من تلك القروض ، القروض بضمان بضائع أو أوراق مالية (أسهم فى حالة البنك الاسلامى) أو أوراق تجارية أو بضمان رهن عقارى أو بضمان ذهب . وهنا يختلف القرض عن المشاركة فالمشاركة بطبيعتها تفترض الاتفاق مقدما على عمل معين . وهذه ميزة تمتاز بها المشاركة عن القرض باعتبارها مقيدة ولصيقة بالانتاج دائما . والبنك الاسلامى يقبل بطبيعة الحال كل هذه الضمانات السابق ذكرها لمشاركاته فيمنح مشاركاته بضمان تلك الرهون وانما الأغراض معينة ومعلومة سلفا وتحت اشراف ورقابة البنك .

هذه الأغراض من الممكن أن تحدد للبنك الاسلامى ونجمعها فيما يلى :

- ١ — استيراد أو تصدير أو شراء أو بيع أو نقل بضائع معدة للتسويق أو تخزين بضائع غير قابلة للتلف .
- ٢ — عمليات تتعلق بانتاج أو صناعة أو تجهيز منتجات زراعية أو معدنية أو حيوانية (١) أو عمليات تتعلق بالتشييد .

وواضح انها أغراض عديدة وتتسع لكل متطلبات الاقتصاد القومى ويشترط أن تتم تحت رقابة البنك كما أسلفنا .

(١) من شروط البنك المركزى المصرى لعقد عمليات ائتمان مع البنوك

وردت فى مشروع قانون البنوك والائتمان رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧

ولم ترد تفصيلا فى القانون نفسه .

ولما كانت المشاركة بطبيعتها مقيدة ولصيقة بالانتاج فانها ستسقط
انواعا من الائتمان يعرفها النظام الحالى للبنوك ولا تتفق مع المشاركة .
من ذلك :

- ١ — الائتمان للمضاربات المقامرة في اسواق الاوراق المالية .
- ٢ — الائتمان لشراء السلع بغرض احتكارها ورفع اسعارها .
- ٣ — الائتمان الوسيط الذى يحصل عليه البعض لاعادة اقراضه لآخرين الى
غير ذلك من عمليات الائتمان « غير الانتاجية » والتى لا يرضى عنها
الاسلام .

هذا مع ملاحظة أن العمليات الانتاجية سالفة الذكر من استيراد
وتصدير أو شراء وبيع أو نقل وتسويق وكذلك العمليات التى تتعلق
بانتاج أو صناعة أو تجهيز المنتجات قد لا تسفر دائما عن قرض يطلب
اتحل محله مشاركة موقوته وانما قد تنشأ عنها في غالب الاحيان
كمبيالة بدين أو سند اذنى يحمله الدائن ومشمول برهن على النتائج
ذاته . في هذه الحالة تؤدي شرعية خصم الكمبيالة بالعمولة دورها
العظيم في تسهيل الائتمان قصير الاجل .

خلاصة القول أن استحداث نظام للمشاركة الموقوتة واستحداث
نظام لخصم الكمبيالة بالعمولة يكلان للبنك الاسلامى قيامه بدور
كاملا في منح الائتمان قصير الاجل ، الامر الذى يسمح بقيام بنك
اسلامى حديث يعمل ويقف بجانب اكبر البنوك في العالم .

ثانيا : استثمارات ومشاركات صناعية

بجانب المشاركات التجارية الموقوتة للبنك الاسلامى والتى تقوم مقام
الائتمان قصير الاجل نريد له استثمارات ومشاركات صناعية تتمثل في
اشتراكه في تأسيس شركات صناعية ثم دعمه لها بعدها بما يلزمها من
اموال . ويتخذ ذلك من ناحية صورة امتلاك جانب من اسهم رأسمالها يحصل
على عائدته ومن ناحية اخرى امدادها بما يلزمها من ائتمان صناعى متوسط
الاجل في صورة مشاركة تحصل على نصيبها من ارباح الشركة قبل توزيعها
على المساهمين مما يزيد من ارباح البنك وما يدعم وينمى الاقتصاد القومى
الاسلامى .

وليس ما نطالب به للبنك الاسلامى في هذا الشأن بدعا ، فالشاهد
في وقتنا الحاضر أن رأس المال المصرفى قد دخل في القطاع الصناعى
وأن البنوك التجارية نفسها أصبحت تميل ميلا مطردا الى استثمار جزء

من مواردها في أصول طويلة الأجل ، في أسهم وسندات الشركات وفي قروض متوسطة الأجل وطويلة الأجل وفي سلفيات قصيرة الأجل شكلا ، طويلة الأجل حقيقة لاطراد تجديدها . وهذه ظاهرة عامة لا تستثنى منها دولة . وقد جرت العادة على استثناء البنوك الانجليزية من هذا السلوك والكلام عن الفرق بينها وبين البنوك الألمانية التي اشتركت اشتراكا فعالا في تمويل الصناعة منذ نشأتها ولكن الواقع أن البنوك الانجليزية بدأت تسلك نفس الطريق (1) .

ومن الناحية النظرية : يجد اشتراك البنوك التجارية في الصناعة الدفاع عنه كالآتي : —

١ — تتجه التقاليد ضد الاقتراض المتوسط والطويل الأجل عن طريق البنوك التجارية وأساس ذلك هو أن معظم خصوم هذه البنوك قصيرة الأجل أو تنفع عند الطلب فيجب بالتالي أن تكون أصولها قصيرة الأجل كذلك . ويقول سيرز — أستاذ علم البنوك في بريطانيا — في الرد على ذلك بأن التقاليد في هذا الشأن تعتبر ضيقة الانق لان البنك يمكنه ان يظل عمله قائما طالما يدرك أن ودائعه لن تسحب مرة واحدة في وقت واحد . وهو لا يستطيع العيش اذا ما وازن بين أصوله وخصومه بدقة محبوكة . وليس هناك قاعدة حاسمة تمنع من حيازة أصول قصيرة الأجل أو طويلة الأجل . ومعظم البنوك القوية ذات السمعة الحسنة تحوز بعضا من تلك الاصول الأقل سيولة . هذا من جهة ومن جهة أخرى فان امكان سحب الودائع من البنوك ينطوى على خطورة ترتفع درجتها كلما صغر شأن البنك بالنسبة لمجموع اعمال البنوك في المنطقة التي يعمل فيها . لذلك على البنك المركزي أن يراعى زيادة السيولة في البنوك الصغيرة عنها في البنوك الكبيرة . وأوصى (سيرز) البنك المركزي أن لا يكون اتجاهه جامدا بالنسبة للاقتراض القصير الأجل والطويل الأجل الذي تمنحه البنوك التجارية . ومن رايه أنه حتى البنوك الصغيرة يجب ان تقدم قروضا طويلة الأجل تناسب مع أصولها على أن يكون البنك المركزي على استعداد لها بالسيولة الإضافية في حالات الضرورة . أما البنوك الكبيرة فمن رايه

(١) انظر الدكتور زكريا أحمد نصر في كتابه « النقود والائتمان في الرأسمالية والاشتراكية » القاهرة عام ١٩٦٥ صفحة ١٢٠ .

انها تستطيع أن تخاطر على أن تكون سياستها مربوطة بشركاتها (١).

٢ — لو درسنا بعض القروض القصيرة الأجل مما تمنحه البنوك التجارية نجد أن جزءا منها في الواقع يمكن اعتباره قروضا متوسطة الأجل نظرا لتجديدها سنة وراء الأخرى ومع ذلك فالبعبرة ليست بقصر المدة وإنما بالاستثمارات التي يستخدم فيها المال المقرض . فالبنك لا يمكنه أن يتحكم مقدما وفي جميع الأحوال في قرضه قصير الأجل فان كل ما يطلبه هو الضمان الكافي . فإذا منح البنك قرضا قصير الأجل لأحدى الشركات مع النص على تجديده فانه لا يستطيع أن يتأكد أن كانت المؤسسة التي تختلط الأموال بين يديها قد استعملت قرضه في الحصول على أصول متداولة أو دخل مع غيره من الأموال للحصول على أصول ثابتة. فالبنوك في الواقع تمنح قروضا صناعية كانت في الأصل قصيرة الأجل ثم تجددت فترة بعد أخرى (٢) .

٣ — قصر المدة ليس هو السبيل في جميع الأحوال . إذ لا تتوقف سيولة أى أصل من أصول البنوك على قصر المدة بمقدار ما تتوقف على متانة المركز المالى للعميل المقرض وقدرته على السداد (٣) والمشاهد أن بنكا يمنح قرضا قصير الأجل لمؤسسة قوية قادرة على السداد لا يمانع في تجديد القرض لمدة ثانية وثالثة ورابعة ولاكثر من ذلك إذ لا فائدة تعود على البنك من استرداد القرض في نهاية المدة لانه في هذه الحالة سيضطر للبحث فى اقراض المبلغ لشخص آخر . وأما إذا جدد القرض فانه يكون قد وفر على نفسه مؤونة البحث ودراسة المركز المالى للمقرض الجديد . وعلى العكس إذا منح البنك قرضا قصير الأجل وبضمان قوى لشخص غير قادر على السداد فان قصر المدة وقوة الضمان لا تعنى دائما سهولة السداد في الميعاد لان البنك إذا تمسك بالسداد وعهد الى تصفية الضمان بسرعة وفي جميع

(١) (البنوك المركزية فى البلاد المتخلفة اقتصاديا) ثلاث محاضرات القاها الاستاذ د . س . سيرز بمعهد الدراسات المصرفية بالقاهرة بدعوة من البنك الأهلى المصرى . مجموعة محاضرات معهد الدراسات المصرفية عام ١٩٥٦ ص ١٥ .

(٢) Al-Gritly A. A. I. : Structure Of Modern Industry In Egypt (٣)
(Thesis For Ph. D) L'Egypte Contemporaine Année 1945 Page
446 (The Economist Of 10th May 1936 Page 10)

الأحوال فإنه يسىء بذلك الى سمعة عملائه ويسىء الى سمعته (١) .

٤ — اذا علمنا أن السيولة بمعناها الحديث هي قابلية الانتقال من يد الى يد ثم الى البنك المركزى فى النهاية أدركنا أن البنك المركزى كبنك للبنوك يستطيع أن يبعث السيولة فى أى أصل من أصول البنوك التجارية حسب السياسة التى يسير عليها فيستطيع أن يتوسع فى اقراض البنوك بضمان أوراق الشركات فيضفى عليها صفة السيولة مع أنها استثمارات طويلة الأجل . ويستطيع أن يمنح البنوك قروضا بضمان المبالغ المأخوذة من الحسابات الجارية المفتوحة لديها لصالح المشروعات فيضفى على تلك القروض صفة السيولة مع أنها قد تكون متوسطة أو طويلة الأجل . من ذلك يتضح وكما يقول (سيرز) أن سيولة أصول البنوك التجارية مسألة نسبية (٢) .

هذا ويرى كثير من الكتاب حتى المعتدلين منهم أن البنوك التجارية تستطيع أن تمنح قروضا متوسطة الأجل ويساعدها على ذلك :

١ — مدى ما تملكه من مصادر تمويل طويلة الأجل مثل كبر رأس المال وضخامة الاحتياطيات وازدياد نسبة الودائع الاجلة لديها .

٢ — مدى اهتمامها بدراسة المركز المالى للعميل المقترض وتأكدتها من سلامة مدة القرض .

٣ — مدى المساعدات التى يقدمها البنك فى هذا الشأن (٣)
ومن الناحية التطبيقية : نجد أن اشتراك البنوك التجارية فى الصناعة وقيامها بالاقتراض المتوسط والطويل الأجل قد أرسيت له قواعد فى البلاد التى تحررت بنوكها من تقاليد البنوك الانجليزية كالبنوك المختلطة فى بلاد القارة الاوربية خصوصا المانيا والبنوك المختلطة فى المانيا تنشئ الصناعات وتمدها بالقروض الصناعية . والبنوك التجارية فى الولايات المتحدة الأمريكية وقد أصبحت هى أيضا تقرض قروضا متوسطة الأجل . وكذلك أرسيت تلك القواعد فى بنك مصر وهو بنك تجارى واحد كان له ذلك الدور الكبير الرموق فى تصنيع مصر .

(١) دعم النظام المصرفى للنهوض بالصناعة المصرية للدكتور كمال الدين صدقى صفحة ٢٧٢ رسالة دكتوراه غير منشورة قدست بكلية التجارة جامعة القاهرة يونيو سنة ١٩٥٨ .

(٢) د . س . سيرز : المرجع السابق ص ١٥ .

Al Gritly A.A.I. Op. Cit Page 450

(٣)

أساليب البنوك المختلطة في ألمانيا :

تتميز البنوك في ألمانيا بأنها لا تراعى مبدأ التخصيص مخالفة بذلك تقاليد البنوك الانجليزية . فهي الى جانب الأعمال المصرفية العادية لبنوك الودائع من خصم وتسليف لأجل قصيرة فانها تقوم بالاشتراك في شركات تجارية وشركات مالية وشركات صناعية وتقوم بالتسليف لأغراض صناعية . ومن المعروف أن لهذه البنوك يرجع الفضل في تمويل ألمانيا ما فاتها من النهوض المبكر بصناعاتها عند بدء الثورة الصناعية في أوروبا بخلاف الصناعات الانجليزية التي رسخت اقدامها منذ فجر الثورة الصناعية حتى أصبحت تعتمد على التمويل الذاتي . وقد ساعدت البنوك الألمانية أكبر مساعدة على خلق وإحياء الصناعات في ألمانيا بتكوين عدد كبير من الشركات الصناعية المساهمة وتوسيع دائرة أعمال الشركات والمصانع القائمة وبمدها جميعاً بما يلزمها من رؤوس الأموال فأصبحت العلاقات بذلك وثيقة بين البنوك والصناعات الألمانية .

وكانت سياسة البنوك الألمانية فيما قبل الحرب العالمية الأولى تسير على الوجه الآتي :

- ١ - يتولى البنك الألماني دراسة المشروعات من تلقاء نفسه أو يفحص باهتمام ما يعرض عليه من مشروعات صناعية .
- ٢ - اذا هدته الدراسة الى نجاح المشروع اقبل على اقامته في صورة شركة مساهمة واحتفظ بأسهمها ضمن أوراقه المالية حتى تبدأ بواند النجاح في العمل الصناعي وعندئذ يطرح شيئاً مما يملكه لعملائه أو للاكتتاب العام .
- ٣ - تصبح الشركة متى تكونت عملية للبنك الذي أنشأها فتودع لديه أموالها وتقترض منه ما تفتقر اليه من أموال ويكون اقتراضها في صورة حساب جار بضمان أو بحساب مكشوف بغير ضمان .
- ٤ - هناك رابطة بين البنك الألماني والشركة الصناعية التي ينشئها أو يغذى حياتها المالية وهي رابطة الاشتراك في ادارة الشركة . والفهم دائماً أن الادارة الداخلية للشركة الصناعية خاضعة للاخصائين الفنيين أما الادارة العامة فهي التي يشترك فيها البنك المرتبط بالشركة . وتمثيل البنك في الادارة العامة يكون بوجود أعضاء من رجاله في مجلس ادارة الشركة الصناعية .
- ٥ - وفي الآونة الحديثة تتبع (بنوك الائتمان) في ألمانيا طريقة مبتكرة في تمويل الصناعات وهي أن تمنحها قروضا ثم تجدها فيما تصدره

الشركة الصناعية من أسهم وبهذه الطريقة تزول القروض من الميزانية. وتتبع بنوك السويد نفس الطريقة بأن تقوم بتحويل القروض الصناعية التي تمنحها للشركات الى أسهم وذلك باكتتابها في الأسهم الجديدة التي تصدرها الشركة ثم تعيد بيعها تدريجيا في السوق المالية وبذلك يصبح رأس المال المستغل في هذه الناحية متجددا على الدوام (١) .

ومما يذكر أن بنك مصر كان يتبع طريقته مشابهة في تمويل شركاته الصناعية كما سيأتى :

أساليب بنك مصر :

١ - لم يكن بنك مصر مجرد بنك ودائع وإنما سعى - وكان أول بنك يملكه مصريون - وقاد حملة التصنيع البلاد ونجح الى حد بعيد فيما سعى اليه وأسس عددا كبيرا من الشركات الصناعية . وبينما استهدفت سياسة بنك مصر دائما احتياجات البلاد فإنه تعمد في الوقت ذاته توزيع المخاطر بتنويع نواحي النشاط حتى أصبحت مجموعة شركات بنك مصر تضم باقة متنوعة تمتد من صناعة الغزل والنسيج الى أعمال التأمين والنقل البحري والجوى والنهرى الى التمثيل والسينما ومصايد الأسماك والطباعة وأعمال المناجم والمحاجر والفنادق والصناعات الكيماوية

٢ - ولم تكن أخطار حبس موارد البنك القصيرة الأجل في استثمارات صناعية طويلة الأجل بخافية على مؤسسى بنك مصر لذلك حاول البنك في أول الأمر أن يحرص استثمارات الصناعية في مال مخصص يستقطعه من فائض أرباحه سنويا بموافقة المساهمين . وكان البنك يفرز لهذا المال حسابا خاصا في ميزانيته باسم (مال مخصص لتأسيس وتنمية شركات مصرية صناعية وتجارية) وكان هذا المال محددا المقدار لا يتعداه لكي يحرص أخطار المشاركة في المال المخصص لهذا فلا تؤثر في سلامة مركز البنك . وفعلًا حرص البنك في سنواته الأولى على المحافظة على هذا المبدأ . غير أنه سرعان ما وجد أن ذلك المال لا يسعف طموحه التوسعى في تأسيس الشركات فلجأ الى مبدأ جديد وسليم . وهو حصر أموال مشاركاته الصناعية في حدود رأسماله واحتياطياته . ومعلوم أن رأسمال كل بنك وكذلك احتياطياته ملك

للمساهمين لا المودعين فلا يخشى بشأنها مطالبة مما يمكنه أن شاء
حبسها في استثمارات طويلة الأجل نوعا . وظل بنك مصر يحافظ على
هذا البدا السليم حتى انتقل الى ملكية الدولة .

٣ — وفيما يختص بعلاقة بنك مصر بشركاته فكانت تتلخص في القبض
بشدة على تلك الشركات . فقد ساهم بنصيب كبير في رؤوس أموالها
واحتفظ بما يملكه من أسهمها في محفظة أوراق المالية بصفة دائمة
وتدخل في إدارتها بل وجمع كل أدلثتها في يده وحصر معاملاتها معه
وأمدّها بالقروض ليس فقط لتمويل العمليات الجارية بل وقروض
طويلة الأجل لاقتناء أصول ثابتة . واعتمد الى حد كبير على أرباحه
من استثمارات في تلك الشركات . وتولى دعم الضعيفة منها وأخذ
على عاتقه تقويتها الى حد تحمل خسائرها . وأطلق على كل منها
اسم شركة مصر وجمعها وربطها بعجلته وأصبحت تكون معه كتلة واحدة
متعاونة متساندة هي (مجموعة مصر) . والواقع أن بنك مصر ذهب
في ارتباطه بشركاته الى أبعد مما وصلت اليه البنوك الألمانية .

٤ — وفيما يختص بقروض البنك لشركاته جرت سياسته من قديم على مد
هذه الشركات بما يلزمها من القروض الصناعية الضخمة والتي تقدر
بالملايين على الحساب الجارى لأغراض التوسيع والتجديد
وانشاء المصانع الجديدة انتظارا لما تحصل عليه هذه الشركات من أموال
بالتجائها بنفسها الى سوق رأس المال سواء بطرح أسهم جديدة
لزيادة رأس المال أو بإصدار سندات للحصول على قروض طويلة
الأجل على أن تسدد بحصيلتها ما سبق أن استدانته من بنك مصر .
فقروض البنك الضخمة لشركاته وان كانت قد منحت بغرض توظيفها
في أصول ثابتة الا أنها بالنسبة للبنك ليست طويلة الأجل كما قد يتبادر
الى الذهن ، فالبنك في حقيقة الأمر يسهل الائتمان لشركاته ويمكنها
من الحصول على ما تحتاج اليه من أموال قبل أن تقوم بجمعها عن
طريق الاكتتاب . وواضح أن هذه الطريقة تشبه طريقة البنوك الألمانية
كما ذكرنا .

هذا وكان بنك مصر يوازن في الآونة الأخيرة بين مراكزه المختلفة
بالنسبة لشركاته جميعا قبل أن يمنح أحداها قرضا صناعيا ، فلا يجعل
حساب إحدى الشركات مدينا الا اذا كان حساب شركة أخرى دائنا
مما يخفف العبء عنه . وكان ذلك يتضح بجلاء عند الاطلاع على
ميزانيات شركاته في تاريخ واحد في السنوات الأخيرة . فبينما نجد
الحساب دائنا لبعض الشركات نجده مدينا في البعض الآخر فكانه
يقرض أموال بعض الشركات للبعض الآخر مما يشهد له بالبراعة .

البنك الاسلامى :

لكل هذه الاعتبارات النظرية والتطبيقية نطالب للبنك الاسلامى بدور فعال فى التنمية الصناعية بمعنى أن تقوم سياسته فى هذا المجال على دراسة العمل الصناعى ثم المساعدة على انشائه فيطرح بنفسه أسهمه للاكتتاب ويشترك فى هذه الأسهم ثم يراقب العمل بعد انشائه ويمده بالمال وفى الجملة يتصل اتصالا مباشرا بالعمل الصناعى منذ انشائه الى أن يتم تكوينه مستوحيا أساليبه فى كل ذلك من أساليب البنوك الألمانية وأساليب بنك مصر يساعده فى ذلك ضخامة رأس ماله وضخامة احتياطياته وودائعه المخصصة للاستثمار وودائعه ذات الاجال .

ولا ننسى أن البنوك ذات السمعة الطيبة اذا تبنت مشروعا صناعيا فإن ذلك يضىء ثقة عند جمهور المكتتبين . والبنك الاسلامى يعتبر بهذا قائدا وقدوة للمسلمين فى هذا المجال حتى يتعودوا استعمال مدخراتهم فى الاكتتاب والتمويل الصناعى وهذا أمر ضرورى لتصنيع الاقتصاد الاسلامى .

كما لا ننسى من ناحية أخرى أن اشتراك البنوك فى تأسيس الشركات يهيئ لها الاشتراك فيما يسمى « ربح المؤسسين » وهو الفرق بين قيمة السهم الاسمية وقيمتها السوقية اذا تصرف البنك فى جزء مما يمتلكه من أسهم الشركة بعد انشائها ومزاولتها لأعمالها . وقد حصل بنك مصر على أرباح عن هذا الطريق . كما أن عائد الأسهم التى يحتفظ بها البنك لا يستهان به وقد كان بنك مصر يعتمد بصفة دائمة على عائد أوراق شركاته فى الحصول على جانب كبير من أرباحه حتى أن إيرادات البنك كلها كانت تأتى اليه مناصفة بين إيرادات محفظة أوراقه المالية — وتتكون فى غالبيتها من أوراق شركاته وبين أرباحه من سائر أعماله المصرفية الأخرى (1) .

حقا أن أسهم الشركات تأتى بطبيعة الحال فى مرتبة تالية للأوراق الحكومية ثابتة الفائدة من حيث الضمان والسيولة ومن حيث ثبات أسعارها مما يغرى البنوك الحالية بالاستثمار فيها كما هو مشاهد ، ولكن يجب ألا ننسى أن الاستثمار فى الأسهم يمثل العون الذى تقدمه البنوك للإنتاج والتصنيع وللسوق رأس المال عامة . ومع ذلك فإن ضمان الحكومة لحد أدنى لربح شركة من الشركات يجعل أسهمها فى مرتبة السند من هذه النواحي بالنسبة للبنوك . وهناك سوابق فى

(1) تقارير البنك .

هذا المجال ، فقد سبق أن ضمنت الحكومة المصرية حدا أدنى لربح قدره ٤٪ لأسهم شركة الحديد والصلب وضمنت حدا أدنى لربح قدره ٥٪ لأسهم شركة الفنادق . وهذا اتجاه على الدول الإسلامية أن تدرج عليه تدعيما للاقتصاد الإسلامى .

ونرى أن البنك الإسلامى يستطيع وهو مطمئن أن يستوعب من أسهم الشركات وأن يمد بالمال فى مشاركات صناعية إذا راعى الشروط الآتية : —

١ — أن لا تزيد نسبة استثماراته الصناعية (أسهم مشاركات صناعية) فى مجموعها عن جملة رأس المال والاحتياطيات والودائع المخصصة للاستثمار حتى تعتمد تلك الاستثمارات على موارد ثابتة . ويستطيع البنك أن يرفع نسبة استثماراته كلما زاد فى احتياطياته ورأسماله وكلما زادت لديه ودائع الاستثمار بحيث يحقق دائما المعادلة الأساسية :
الاستثمارات طويلة الأجل = الموارد طويلة الأجل .

٢ — أن ينشئ مخصصا كافيا فى احتياطياته لمواجهة هبوط أسعار الأوراق المالية .

٣ — أن يهتم بدراسة مقومات النجاح للمشروع الجديد وأن يقبل على المشروعات التى تضمها الحكومة .

٤ — أن لا تزيد مدة المشاركات الصناعية وهى التى تحل محل القروض الصناعية عن خمس سنوات حتى لا يتعرض لمخاطر التضخم وهبوط قيمة النقد فى المدى الطويل .

٥ — أن لا تزيد قيمة المشاركة الواحدة عن عشر رأس المال والاحتياطيات حتى لا تتكثل أموال البنك فى مشاركة واحدة تعرضه للاخطار . ويمكن لبنكين أو أكثر اقتسام مشاركة كبيرة بنسبة معينة وفى الحدود السابقة . فإذا راعت البنوك اسلامية هذه الشروط فإن سياستها فى الاستثمارات الصناعية سوف لا تحمل أية مخاطرة مادامت تتسم بالاعتدال كما أوضحنا وحتى دون تدخل مباشر من البنك المركزى . ومع ذلك فمن الضرورى — كما أسلفنا — استحداث نظام لبنك مركزى اسلامى يحل بمشاركاته محل البنوك وفى مجال الصناعة أيضا ، فيمدها بموارد اضافية ويضفى سيولة على أصولها المتصلة بالصناعة عند اللزوم فالأوضاع القديمة والاسس البالية لابد لها أن تتغير إذا بدأ نظام اسلامى فتى يتجه الى التصنيع .

وفى ختام هذا البحث أود أن أشير بصفة خاصة الى الحلول العملية
التي قدمتها فى مسألة المشاركة التجارية المؤقتة وهى الشيء الجديد
فى هذا البحث ، وأرجو أن تتاح لى الفرصة لمناقشتها ، ليس فقط
مع رجال الفكر ، وانما أيضا مع رجال البنوك أنفسهم . فهذه الحلول
ليست نهائية وانما هى مطروحة على بساط البحث ، وتقبل بطبيعة
الحال كل تهذيب أو تعديل وصولا الى الهدف الاسمى .

والله يوفقنا جميعا الى سواء السبيل ،،،



وكالات توزيع المسلم المعاصر

الإهرام - إدارة التوزيع
شارع الجلاء - تلفون ٤٦٤٦٠ القاهرة

● جمهورية مصر العربية :

الشركة العامة للنشر والتوزيع والإعلان
تلفون ٤٥٧٧٣ طرابلس ص.ب ٩٥٩
تلفون ٩٣٤٣٣ بنغازي ص.ب ٣٢١
تلفون ٢٠١٠٨ سبها ص.ب ٧١٦

● الجمهورية العربية الليبية :

الشركة التونسية للتوزيع
٥ شارع قرطاج - ص.ب ٤٤٠ - تلفون
٢٥٥٠٠٠ تونس

● الجمهورية التونسية :

مكتبة مكة ص.ب ٦٠ - تلفون ٤٢٦٦٨ الخبر
ص.ب ٤٧٧ - تلفون ٢٤٧٥١ جدة
ص.ب ٤٧٢ - تلفون ٢٥٠٩٨ الرياض

● المملكة العربية السعودية :

دار البحوث العلمية للنشر والتوزيع
ص.ب ٢٨٥٧ - تلفون ٤٣١٩٨٢ - كويت

● دولة الكويت :

الشركة العربية للوكالات والتوزيع
ص.ب ١٥٦ - تلفون ٥٥٧٠٦ - النامة

● دولة البحرين :

MUSLIM WELFARE HOUSE
86 Stapleton Hall Road
London N4 4QA Tel. 340 6481 U.K.

● U.K

ISLAMIC BOOKSHOP
Valby Langgade 25
2500 Valby — Kobenhagen — DENMARK

● DENMARK

ISLAMIC BOOK SERVICE
407 N. Ingalls street, Ann Arbor,
Tel. (313) 994 — 5752 MICH. 48104 U.S.A.

● U.S.A.